



خالد العنزي متحدثاً في الاعتصام



مسلم البراك متحدثاً خلال الاعتصام



محمد الهملان متحدثاً

دعوا إلى اعتصام الثلاثاء المقبل وأكدوا أن سقف المطالب سيزيد

اعتصام للعاملين بـ «خدمات القطاع النفطي» احتجاجاً على سياسة الشركة ورفض مطالبهم: إقرار الحقوق المشروعة أو التصعيد

النقابة التي تملك الدعوة لأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في الصلاحيات المنظمة لعلاقات العمل، معتبرا أن إجراء تحويل المشكلة لوزارة الشؤون خاص فقط بالمناسبات العمالية وليس له دخل بالإجراء النقابي.

وأكد الوصي على حق النقابة في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن في علاقة العمل بين رب العمل والعمال، مشيراً إلى أنه إذا لزم الأمر لرفع دعاوى قضايا فسيكون الهدف منها تصحيح الوضع قضائياً.

وشدد الوصي على أن الشركة ملزمة بالرد على مطالب النقابة المقدمة لها، مستنكراً في الوقت ذاته بيان الشركة الذي تحدث عن نوعية المطالب المخالفة وغير المستحقة، مؤكداً أن ذلك غير صحيح طبقاً للإطلاع على المستندات المقدمة لرئيس مجلس الإدارة.

ورأى الوصي أن بيان الرد الذي أصدرته الشركة قاصراً كسر على هذه المطالبات، مطالبا الشركة بالرد على هذه المطالب ضمن الإطار القانوني، مؤكداً على أهمية مجلس إدارة النقابة في اتخاذ أي إجراء ضمن الإجراءات المقررة ضمن اتفاقية العمل مادام في معتقد القائمين في الإدارة أنه لا يوجد توازن في العلاقة بين رب العمل والممثل في مجلس إدارة الشركة و

ومن جانبه أعلن النائب السابق مسلم البراك تضامنه مع مطالب العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي مضيفاً القول «لو سكرنا الباب أمام النقابات فلا تضمنوا التحرك المقبل».

● أسامة أبو السعود



(أسامة أبو عطية)

من إدارة شركة خدمات القطاع النفطي ضد حقوق ومكتسبات العمال. وأشار إلى أن النقابات العمالية تعتبر جسداً واحداً متلاحماً في الدفاع عن حقوق العمال في مختلف الوظائف والمهن وتعمل جميعاً لحماية وخدمة العمال والعمل على رفع مستواهم ودعمهم في مطالبهم العادلة والمستحقة المقررة ضمن اتفاقية العمل في مادام في معتقد القائمين في الإدارة أنه لا يوجد توازن في العلاقة بين رب العمل والممثل في مجلس إدارة الشركة و

ومن جانبه أعلن النائب السابق مسلم البراك تضامنه مع مطالب العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي مضيفاً القول «لو سكرنا الباب أمام النقابات فلا تضمنوا التحرك المقبل».

محمد الهملان أن الاعتصامات والإضرابات كلها الدستورية والاتفاقيات الدولية وهو تعبير واحتجاج سلمي على هضم حقوق العمالة لافتاً إلى أن الالتفاف حول نقابتكم وحول مطالبكم الشرعية هو دعم وتأييد ورسالة واضحة على نيل حقوقكم المشروعة. وقال أن الحقوق تنتزع ولا تعطى مطالبات العمال بالتبعية ومزيد من الاعتصامات وصوراً التي الإضراب إذا كان هناك تعنت وعدم استجابة من قبل مجلس الإدارة، مشيراً أن نقابة شركة البترول الوطنية تدعم مطالب نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي سواء مادي أو معنوي ومن جانبه أكد أمين سر نقابة العاملين بالشركة الكويتية لخط الخليج ناصر الهاجري دعم اعتصام نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي ورفض القرارات التعسفية الصادرة

موظفي الشركة في مختلف القطاعات. واعتبر أن الاعتصام هو رسالة غضب من تلك السياسة الجائرة التي تتعامل بها إدارة الشركة. وأشاد الشمري بالحضور الكبير الذي اعتبره أكبر دليل على ضرورة الضغط لتغيير سياسة الشركة الظالمة والمتعسفة بحق الموظفين مشدداً على أنه لا تراجع عن تلك المطالب المشروعة والعادلة.

ارتفاع سقف المطالب

ومن جانبه دعا عضو مجلس إدارة العاملين بشركة الخدمات النفطية ومنسق الاعتصام خالد العنزي إلى اعتصام الثلاثاء المقبل لافتاً إلى أن سقف المطالب سيزيد. ودعم نقابي وبدوره أكد نائب رئيس نقابة شركة البترول الوطنية



محمد الهاجري وسعد الخنين يتحدثان للزميل أسامة أبو السعود

انذار لإدارة الشركة السيئة على ما قامت به من كوارث بحق موظفي الشركة وفي مقدمتها المرسلات السرية لتخفيض التقييم السنوي للعاملين المعارين إلى الشركات الأخرى وهي كارثة لم يشهدها القطاع النفطي لها مثيلاً، معلناً أنه لا تراجع عن الاعتصام حتى تنفيذ جميع مطالبنا المشروعة».

مشكلة التقييمات

وأشار إلى أن «ما شهدناه خلال الفترة الأخيرة من اللعب في التقييمات السنوية للموظفين بصيغهم بالإجبار والأثار النفسية الخطيرة بسبب هذه التقييمات التي لا تشجع على العطاء والتفاني في العمل وهو ما يعود سلباً على إنتاج العامل وتطور أدائه».

وتابع الخنين قائلاً «إننا نحذر إدارة الشركة أن سقف المطالب القادم سيرتفع إلى أعلى مستوى أن لم تتحقق المطالب

البراك: لو سكرنا الباب أمام النقابات فلا تضمنوا التحرك المقبل



وأضاف الخنين قائلاً: «إن مجلس إدارة النقابة ومن منطلق مسؤولياته وواجباته الملقاة على عاتقه لم يدخر وسعاً في سبيل الدفاع عن الحقوق المشروعة وعدم النهاش في التمسك بالمطلب الأساسي المتمثل في الدفاع وإقرار الحقوق المشروعة والمهذبة من قبل إدارة الشركة».

وأضاف قائلاً «إننا نعلنها مدوية انه لا تراجع الا بعد تنفيذ جميع تلك المطالب وتؤكد ان القادم سيكون أسوأ بكثير وما قمنا به اليوم هو مجرد

شركة خدمات القطاع النفطي: سنلجأ إلى «الشؤون» لحسم الموضوع

خدمات القطاع النفطي مطيران الشامان خلال مؤتمر صحفي أن ما أثير في الصحف عن أن هناك حقوقاً للعاملين لم تعط أمر غير صحيح والشركة ملتزمة بتنفيذ كل القرارات والأنظمة الصادرة من مؤسسة البترول الكويتية. وفيما يتعلق بالزيادة السنوية، بين الشامان خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد بعد انتهاء اعتصام موظفي الشركة، أمس، أن الشركة تطبق ما هو معمول به في مؤسسة البترول الكويتية وجميع الشركات الزميلة وتؤكد أنه لا صحة لقيامها بتخفيض التقييم السنوي الحالي للعاملين وما أثير ما هو إلا إشاعات غير صحيحة.

وقال إن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة علي العبيد أصدر تعليمات متضمنة الحرص على تلقي أي شكوى أو تظلم والاتصال المباشر مع العامل المتظلم من قبل فريق متخصص والاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة إذا تطلب الأمر ذلك وهذا الإجراء مستمر حتى الآن. وبدوره، أشار رئيس فريق العلاقات الصناعية بالشركة حسن الشمري إلى أن ما يتردد عن غلق باب التفاوض واختيار من تراه مناسباً صحيح بالمرّة ومن رفض الحوار هم ممثلو النقابة الذين طلبوا بتغيير لجنة التعاون مع ممثلي النقابة، مضيفاً أن هذا يعد تدخلاً في اختصاصات الشركة وأنها لا تتدخل في شؤون الشركات الزميلة والرائدة في تشكيل اللجان لحماية حقوق ومصالح العاملين لديها. وبين أن تشكيل لجنة التعاون من قبل الشركة

أصدرت شركة خدمات القطاع النفطي بياناً حول الاعتصام الذي نفذته النقابة أمس قالت فيه تؤكد شركة خدمات القطاع النفطي إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية حرصها التام على كل ما فيه مصلحة العاملين في الشركة وقد تابعت الشركة ما أثير مؤخرًا في الصحف ووسائل الإعلام وتود أن توضح ما يلي: طلبت النقابة تغيير أعضاء لجنة التعاون المشكلة من قبل الشركة وهذا يعد تدخلاً في اختصاصات الشركة في اختيار ماتراه مناسباً لذلك وإن شركة خدمات القطاع النفطي من الشركات السباقة والرائدة في تشكيل تلك اللجان لحماية حقوق ومصالح العاملين لديها.

كما نود أن نشير إلى قيام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بإصدار تعليمات المتضمنة الحرص على تلقي أي شكوى أو تظلم والاتصال المباشر مع العامل المتظلم من قبل فريق متخصص والاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة إذا تطلب الأمر ذلك وهذا الإجراء مستمر حتى الآن. وفيما يتعلق بالزيادة السنوية فإن الشركة تطبق ما هو معمول به في مؤسسة البترول الكويتية وجميع الشركات الزميلة وتؤكد الشركة انه لا صحة لقيامها بتخفيض التقييم السنوي الحالي للعاملين وما أثير ما هو إلا إشاعات غير صحيحة. وتؤكد الشركة أن مجلس ما أثير في الصحف من أن هناك حقوقاً للعاملين لم تعط أمر غير صحيح والشركة ملتزمة بتنفيذ كل القرارات والأنظمة الصادرة من مؤسسة البترول الكويتية. وأكد المتحدث الرسمي في شركة

..والهملان يرد بالمستندات على تخفيض التقييم

هو معمول به في القطاع النفطي. وأعلن بالمستندات عن إرسال الشركة لمراسلات سرية لتخفيض التقييم السرية للعاملين بالشركة، مؤكداً أن الإضراب سيقام الثلاثاء المقبل ما دامت الشركة قد أوصدت كافة السبل أمام العاملين للمطالبة بحقوقهم.

رد عضو مجلس إدارة نقابة العاملين في الشركة محمد الهاجري على كلام مسؤولي الشركة مارست ضغوطاً على جميع الشركات النفطية لإعادة تقييم العاملين بعد أن تم تقييمها من قبل مسؤولي الشركة بناء على الأداء السنوي كما

أهم مطالب نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي

- 1 - إعادة تشكيل لجنة المفاوضات على أن تتكون من مدراء الدوائر.
- 2 - إعادة تشكيل لجنة التطلعات على الا يحق لممثل الدائرة المعنية للمتظلم ان يصوت على قرار اللجنة.
- 3 - التقايم السنوية. 1 - وقف الظلم الذي تمارسه الدوائر بتخفيض تقييم العاملين وان يتم اعتماد تقييم المسؤولين المباشرين لمن تم تخفيض تقييمه. ب - ان يتم تقييم الموظف على حسب ادائه السنوي دون اي اعتبارات مادية او غيرها. ج - مساواة العاملين بالمكتب الرئيسي بزملائهم بالمواقع الخارجية وذلك بإطلاعهم على تقايمهم السنوية. 4 - عدم مخالفة صريح نص المادة 2 من الفصل الثاني من لائحة العاملين بالشركة بشأن شغل الوظائف الشاغرة

بإعطاء الاولوية للعاملين الحاليين. 5 - الالتزام بصرف مقابل ساعات العمل الاضافي بالكامل شهري. 6 - المطالبة بترقية دفعات جديدة من الموظفين بدائرة الامن بجميع اقسامها. 7 - تعديل الوصف الوظيفي لموظفي الاطفاء ليتطابق مع نظرائهم في الشركات الأخرى. 8 - إعادة تقييم وظائف الامن مثال ترقية الامن الحالي من درجة 11 الى درجة 12. 9 - الاسراع في انجاز دورة ضباط الاطفاء وزيادة الاعداد. 10 - تصفيف وظائف الامن والإطفاء ضمن الاعمال الشاقة. 11 - خلق شواغر اضافية في جميع دوائر الشركة لتفادي الجمود الوظيفي. 12 - ترقية دفعة جديدة من رجال اطفاء اول الى مشغل اطفاء.